# الآليات القانونية للإصلاح التربوي في الجزائر

# The legal mechanisms for educational reform in Algeria

**ايمان بغدادي**[1]

[1]المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف–ميلة– (الجزائر)، Baghdadi.i@centre-univ-mila.dz

*تاريخ الاستلام: 2025/02/01 تاريخ القبول: 2026/02/01 تاريخ النشر: 2026/05/31*

**ملخص**

النظام التربوي بوصفه وحدة مركزية ذات علاقة ارتباطية وثيقة، يؤثر ويتأثر ببقية الأنظمة في المجتمع وقد خضع هذا النظام لعمليات الإصلاح والتجديد، بهدف تحقيق الأهداف والغايات المحددة من قبل أجهزة متخصصة تقود هذه العملية، وقد عملت الدولة على وضع آليات قانونية للنهوض بالواقع التعليمي بمختلف مراحله، اذ ان عملية الإصلاح التربوي تشكل محور اهتمام المفكرين وصناع القرار، كلٌ وفق اختصاصه ومجال عمله، حيث أصبح الإصلاح بجميع جوانبه، ضرورة ملحة ومطلبًا اجتماعيًا وذلك نظرًا للأهمية المتزايدة التي يحتلها في تعديل مسار النظم التربوية نحو الأفضل، بهدف تحقيق الجودة الشاملة في المنتج التعليمي لتلبية احتياجات المجتمع.

**كلمات مفتاحية:** النظام التربوي، الاصلاح التربوي، المجتمع، أجهزة الاصلاح، الآليات القانونية، المنتج التعليمي.

**Abstract**

The educational system, as a central unit with a closely interconnected relationship, influences and is influenced by other systems in society. This system has undergone processes of reform and renewal aimed at achieving the goals and objectives set by specialized agencies that lead this process. The state has worked to establish legal mechanisms to improve the educational reality at various stages. The process of educational reform has become a focal point of interest for thinkers and decision-makers, each according to their specialization and field of work. Reform, in all its aspects, has become an urgent necessity and a social demand due to the increasing importance it holds in steering educational systems towards improvement, with the aim of achieving comprehensive quality in educational outcomes to meet the needs of society.

**Keywords:** The educational system, educational reform, society, reform institutions, legal mechanisms, educational output.

**المؤلف المرسل:** ايمان بغدادي، **الإيميل:** Baghdadi.i@centre-univ-mila.dz

## 1. مقدمة

إن الإصلاح في مجال التعليم يُعتبر سعيًا نحو إيجاد الصيغة التربوية المناسبة التي تساهم في النهوض بالمجتمع وضمان فرص تعليمية متساوية لجميع أبناء الوطن، تكمن أهمية هذا الإصلاح في تحديد محتوى التعليم ضمن إطار عملية التطور التربوي، بالاستناد إلى منهجية شاملة، كما يُعد هذا الإصلاح نتاجًا لتفكير عميق ومشاورات متعددة بين الأطراف المعنية بالنظام التربوي، مع الأخذ بعين الاعتبار نتائج الأبحاث التربوية، وذلك بهدف تحسين فعالية المنظومة التعليمية من خلال تطوير مستمر يتطلب إجراء تعديلات جذرية في وظائف التربية وبناءً على ذلك، قامت الوزارة المعنية بقطاع التربية والتعليم بالبحث عن منهجية إصلاح للمنظومة التربوية وسبل توجيهها نحو الإصلاح، مع تسليط الضوء على الواقع التربوي وضرورة ترميم ما فسد أو إعادة هيكلة المنظومة التربوية بشكل شامل.

كل ذلك من خلال إتاحة الفرصة لمناقشة الاستراتيجيات المعتمدة لتحقيق هذا الهدف، اذ تم الاعتماد على الهيكل الإداري للمناهج والمقررات، بالإضافة إلى الطرائق والأساليب التعليمية، والكتب المدرسية، وتكوين المعلمين، ووضع آليات التقييم، وأدوات الحياة المدرسية، وتنظيم الزمن الدراسي، مع تقديم التعليمات والتوجيهات اللازمة للمدرسين.

هذا لان الإصلاح التربوي في الجزائر يعتبر من أولويات السياسات التعليمية، وقد شهدت البلاد عدة محاولات لتحسين النظام التعليمي وتطويره على مر العقود، والآليات القانونية للإصلاح التربوي في الجزائر تعتمد على مجموعة من القوانين والمراسيم التي تهدف إلى تحديث وتحسين التعليم في مختلف مراحله. وفيما يلي بعض الآليات القانونية الأساسية للإصلاح التربوي في الجزائر، اذ يعدّ **القانون 08-04** من أبرز التشريعات التي تهدف إلى إصلاح النظام التربوي في الجزائر، وينص القانون على تطوير منظومة التربية والتعليم وتحديثها لتلبية احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويتضمن القانون التوجيه نحو تحسين جودة التعليم، تطوير المناهج، وتعزيز التدريب المهني للمعلمين، وأيضا المرسوم الرئاسي رقم 76-43، الذي يعد من بين التدابير التي سعت إلى تطوير التعليم في الجزائر، خاصة في ما يتعلق بإصلاح التعليم الابتدائي والثانوي، ويتضمن المرسوم استراتيجيات جديدة لتحسين بنية المدارس وتوفير بيئة تعليمية مناسبة للطلاب.

لذا، شاركت عدة هيئات حكومية وغير حكومية في جهود تطوير المنظومة التربوية، من خلال إشراك جميع الفاعلين المعنيين، بما في ذلك الإطارات، المفتشين، مدراء التربية، المؤسسات التعليمية، بالإضافة إلى الأساتذة، الموظفين، أولياء التلاميذ، وحتى التلاميذ أنفسهم، وقد تم الاستعانة أيضًا بممثلين عن قطاعي

التعليم العالي والتكوين المهني، وكذلك من القطاع الاقتصادي، وكل الفاعلين الراغبين في تعزيز وظيفة الإصلاح، وقد تم إنشاء بعض الهيئات القانونية للإشراف على تطبيق الإصلاحات، مثل **الهيئة الوطنية لتقييم التعليم**، التي تعمل على ضمان تنفيذ السياسات التعليمية بشكل فعال، كما يوجد **المجلس الأعلى للتربية** الذي يعمل كمستشار للحكومة في تطوير وإصلاح النظام التعليمي.

لذا، قامت وزارة التربية والتعليم باتخاذ إجراءات متعددة المستويات لتنفيذ السياسة التربوية في مؤسسات التعليم، وذلك على مستوى الولايات من خلال مديريات التربية، بالإضافة إلى تنظيم ندوات جهوية وجلسات وطنية، وينطبق الأمر نفسه على مستوى الولايات.

ومنه فالسؤال الذي يطرح هو: إلى أي مدى تمكن الإصلاح التربوي من تحقيق الأهداف المحددة في واقع التربية والتعليم في الجزائر؟

## 2. مفهوم متطلبات الإصلاح التربوي

لينجح الاصلاح التربوي يتطلب في ذلك أمرين هما(محسن، 1999، صفحة 39):

– يجب أن لا يكون هذا الأمر محصورًا في إطار سياسات تربوية أو اجتماعية أو اقتصادية مستوردة، تابعة أو مشروطة ومفروضة من الخارج، بل ينبغي أن ينبع من اختيارات وأهداف وحاجات وطنية أساسية.

– يجب أن يتكامل، بالإضافة إلى إجراءاته ودقة أهدافه، مع أنماط ومستويات التخطيط الأخرى، أي أن ينخرط في إطار رؤية تخطيطية وطنية عامة ومتكاملة العناصر، ضمن استراتيجية تشاركية وتحاورية جماعية، والتي تتسم بالدقة في التقنين والتنظيم للأدوار والعلاقات.

بحكم أن التربية في عصر العولمة تواجه تحديات كبيرة تتطلب العمل المستمر والجاد لمواكبة التطورات الحاصلة على مستوى التغيير الاجتماعي لذا، ينبغي أن تُعتبر التربية أداة فعالة للتغيير الاجتماعي، ومن الضروري معه أن تتسم شمولية الإصلاح التربوي ومرونته بصفة سائدة خلال مراحل الإصلاح، لضمان نجاح العملية وفق خطة شاملة للتطوير والإصلاح التربوي، انطلاقا من المبادئ التالية:

إذن الإصلاح التربوي في الجزائر يتطلب مجموعة من المتطلبات الضرورية لضمان تحسين جودة التعليم وتطوير النظام التربوي، وهذه أبرز المتطلبات:

- ✓ **تحديث المناهج الدراسية:** يجب مراجعة المناهج التعليمية لتواكب تطورات العصر ومتطلبات سوق العمل، ويشمل ذلك إضافة مواد جديدة تتعلق بالتكنولوجيا والمعلومات، والاهتمام بالمفاهيم الحديثة مثل التفكير النقدي والإبداع.

- ✓ **تكوين وتدريب الأساتذة:** يجب أن يتم تحسين وتحديث برامج تدريب المعلمين بشكل مستمر ليواكبوا الأساليب التعليمية الحديثة والتقنيات التربوية المتقدمة، ويجب أن تتضمن برامج التدريب استراتيجيات تعليمية فعالة وتحفيز التطوير المهني المستمر.
- ✓ **تحسين ظروف العمل:**يجب تحسين بيئة العمل في المدارس من خلال تجهيزها بالمرافق اللازمة (كالمختبرات، المكتبات، الملاعب الرياضية)، وتوفير الموارد التعليمية اللازمة لدعم العملية التعليمية.
- ✓ **تشجيع الابتكار والتكنولوجيا:** إدخال التكنولوجيا بشكل أكبر في العملية التعليمية، مثل استخدام اللوحات الذكية، المنصات الإلكترونية، والدروس عبر الإنترنت، من أجل تطوير المهارات التقنية لدى الطلاب.
- ✓ **إصلاح النظام التقييمي:** يجب تعديل النظام التقييمي ليشمل تقنيات تقييم متعددة تشجع على التفكير النقدي والاستقلالية لدى الطلاب، بدلاً من الاعتماد فقط على الامتحانات التقليدية.
- ✓ **تحقيق العدالة والمساواة في التعليم:** ضمان تكافؤ الفرص لجميع الطلاب في مختلف المناطق، سواء في المدن الكبرى أو المناطق الريفية، بحيث يحصل الجميع على نفس جودة التعليم والموارد.
- ✓ **إشراك المجتمع المحلي:** يجب إشراك أولياء الأمور والمجتمع في العملية التربوية، من خلال تحسين التواصل معهم وتعزيز مشاركتهم في اتخاذ القرارات الخاصة بالتعليم.
- ✓ **إصلاح التعليم العالي:** تطوير الجامعات والمؤسسات التعليمية العليا بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل، والتركيز على تطوير البحث العلمي وتعزيز التعاون بين الجامعات والصناعات.
- ✓ **مراجعة النظام الإداري:** تحديث وتبسيط الإجراءات الإدارية في الوزارة والمديريات التعليمية من أجل تحسين سرعة الاستجابة لمتطلبات المدارس وتوفير الدعم اللازم بشكل أفضل.
- ✓ **اعداد مناهج تربوية مبنية على آخر ما جاءت به النظريات التربوية:** في مجال البحث التربوي للرفع من مستوى التعليم(الحيلة، 2000، صفحة 26).

### 1.2 تعريف الاصلاح التربوي

المقصود بالإصلاح التربوي هو مختلف الجهود الفكرية أو العملية الرامية إلى إدخال تحسينات على الوضع الراهن للنظام التعليمي سواء كان ذلك متعلقًا بالبنية المدرسية أو التنظيم أو الإدارة أو المناهج التعليمية أو طرائق التدريس وغيره(احمد، 2003، صفحة 246).

هذا لأن الإصلاح التربوي لا يقتصر فقط على أساليب التدريس وطرق تناولها، بل يتضمن أيضًا دلالات إجتماعية وإقتصادية وسياسية، فهو يشير بذلك إلى عملية التغيير في النظام التعليمي أو أحد مكوناته نحو الأفضل، وغالبًا ما يتضمن هذا المصطلح معاني اجتماعية واقتصادية وسياسية(فضيل، 2009، صفحة 63).

اذن أهداف الإصلاح التربوي في الجزائر تتضمن:

- **تحسين جودة التعليم:** من خلال تحديث المناهج وتوفير معلمين مؤهلين، وضمان بيئة تعليمية حديثة.
- **تعزيز التعليم الأساسي:** حيث تهدف الإصلاحات إلى زيادة نسبة التحاق الأطفال بالتعليم وتوفير فرص تعليمية لجميع الفئات.
- **ترشيد التعليم العالي والتقني:** من خلال التركيز على التعليم الفني والتقني بما يتماشى مع احتياجات سوق العمل.
- **تطوير المهارات:** تحسين برامج التدريب والتكوين المهني لتأهيل الطلاب لاحتياجات السوق.
- **تعزيز قيم الهوية الوطنية:** حيث يولي الإصلاح التربوي في الجزائر أهمية كبيرة للحفاظ على اللغة العربية والثقافة الوطنية، في إطار تعزيز الهوية الجزائرية.

### 2.2 معنى المنظومة التربوية

المنظومة التربوية هي بنية ذاتية التكامل، حيث ترتبط مكوناتها وعناصرها ببعضها البعض ارتباطًا وظيفيًا محكمًا، يستند إلى تفاعل حيوي بين عناصر هذه المنظومة التربوية ومكوناتها بحكم ان المنظومة التربوية في الجزائر تشير إلى مجموعة المؤسسات التعليمية، البرامج الدراسية، السياسات التعليمية، والقوانين التي تهدف إلى تطوير وتنظيم العملية التعليمية في البلاد، وتشمل هذه المنظومة مختلف المستويات التعليمية مثل التعليم الابتدائي، المتوسط، الثانوي، والتعليم العالي، بالإضافة إلى التعليم والتدريب المهني(الذهاب، 2004، صفحة 41).

كذلك يتضمن النظام التربوي مجموعة من القواعد والتنظيمات والإجراءات التي تتبناها الدولة لإدارة شؤون التربية والتعليم، فالنظام التربوي في الجزائر يعتمد على هيكل تنظيمي يشمل مراحل تعليمية متعددة، ويتسم بتعدد اللغات وبتنوع الأنظمة التعليمية على غرار معظم الأنظمة في الدول العربية، اذ يهدف هذا النظام إلى الحفاظ على قيم ومبادئ الأمة، ويعمل على توجيه العملية التعليمية وفق السياسات التربوية المعتمدة، التي تعكس التوجهات العامة للمجتمع وبالتالي، يمكن تعريف النظام التربوي بأنه مجموعة من القواعد والتنظيمات

والإجراءات التي تتبعها الدولة في تنظيم شؤون التربية والتعليم، وهذه النظم التربوية عامة هي انعكاس للفلسفة الفكرية والاجتماعية والسياسية السائدة، بمعنى ان النظام التربوي هو مجموعة من السياسات، المؤسسات، المناهج، والأنشطة التي تهدف إلى تزويد الأفراد بالمعرفة والمهارات والقيم اللازمة للمشاركة الفعّالة في المجتمع، ويتضمن هذا النظام كافة المراحل التعليمية بدءًا من التعليم ما قبل المدرسي، مرورًا بالتعليم الأساسي، ثم التعليم الثانوي والعالي بالإضافة إلى ذلك، يشمل النظام التربوي جميع الفاعلين التربويين مثل المعلمين، الإداريين، والمخططين التربويين(جعنيني، صفحة 357).

هذا ويعرفها المعهد الوطني الجزائري المنظومة التربوية بأنها المكونات الأساسية والمتفاعلة وفقًا للمرجعية المعتمدة في مختلف الدساتير الجزائرية، ولا سيما دستور 1996 الذي أوضح التوجهات السياسية والاجتماعية والاقتصادية للدولة الجزائرية في إطار التعددية الحزبية والانفتاح الاقتصادي ومن ثم، يسعى إلى تكوين فرد يتمتع بالتمسك والاعتزاز بقيمه، فهي بذلك مجموعة الهياكل والوسائل البشرية والمادية التي أوكل إليها المجتمع تربية الأفراد ويعتمد النظام التربوي على مجموعة من الأسس التي تشمل التطوير المهني للمعلمين، توفير البيئة التعليمية المناسبة، تصميم المناهج التعليمية التي تلائم احتياجات المتعلمين، واستخدام تقنيات تعليمية حديثة لتحقيق أهداف تربوية متميزة(htt).

إذن المنظومة التربوية الجزائرية تستمد قوانينها من الدستور وتسعى للحفاظ على الهوية الوطنية والشخصية في ظل الانفتاح.

### 3.2 معنى المدرسة

إنها مؤسسة اجتماعية أنشأها المجتمع لتلبية حاجة من حاجاته الأساسية، حيث تسهم في تطبيع أفراده اجتماعياً، مما يجعلهم أعضاءًا فاعلين ومفيدين في المجتمع، إذ تُعتبر المدرسة مؤسسة اجتماعية تعكس السلوك السائد للأفراد، بمعنى ان المدرسة هي مؤسسة تعليمية تهدف إلى تقديم التعليم والمعرفة للأطفال والشباب، وفيها يتم تدريس مواد دراسية متنوعة مثل الرياضيات، العلوم، اللغة العربية، التاريخ، وغيرها، كما تُعتبر مكانًا يتعلم فيه الطلاب المهارات الاجتماعية والتواصل مع الآخرين، اذ تعتبر المدرسة بيئة تعليمية تساعد على تطوير الشخص من الناحية الفكرية والاجتماعية(النجيحي، 1981، صفحة 63).

اذن المدرسة هي مؤسسة اجتماعية رسمية تخضع للوصاية المباشرة للسلطة السياسية، وتعمل على إعادة إنتاج الإيديولوجيات السائدة، ويتواجد هذا النوع من المدارس في دول العالم الثالث.

اذن هي "عبارة عن مكان يجتمع فيه الأشخاص من سن معينة حول المعلم والذين هم مجبرون على الحضور وإتباع بعض البرامج" (رشاد، د.سنة، صفحة 288).

### 3. المبادئ الأساسية للنظام التربوي الجزائري

إن القانون المتعلق بتنظيم التربية والتعليم(الامر رقم: 76-35، 1976)، حدد المبادئ الأساسية للنظام التربوي بالمادة 2 منه وذلك في نطاق القيم العربية والإسلامية والمبادئ الاشتراكية وهي:

- تعزيز تنمية شخصية الأطفال والمواطنين وإعدادهم لمواجهة متطلبات العمل والحياة.
- اكتساب المعارف العامة والعلمية والتكنولوجية اللازمة.
- الاستجابة لتطلعات المجتمع نحو العدالة والتقدم.
- تنشئة الأجيال على قيم حب الوطن والانتماء.

وعلى إثر هذه المبادئ، تم اصدار جملة من المراسيم المتضمنة نصوصا كثيرة، تتعلق بمجانية التعليم والزاميته والشروط التنظيمية لسير مؤسسات التعليم التحضيري والتعليم الأساسي والثانوي وإعداد الخريطة المدرسية وإحداث مجلس التربية.

- يعتبر التعليم مصلحة عليا من مصالح الأمة.
- ضمان التعليم في المدارس لكل مواطن جزائري لمدة تسع سنوات.
- تدريس المواد التعليمية باللغة العربية في جميع المستويات التعليمية والتكوينية.
- ربط النظام التعليمي بالمخطط الشامل للتنمية.
- تعزيز العلاقة بين النظام التعليمي والحياة العلمية من خلال الانفتاح على العلوم والتقنيات.
- توجيه المحتوى الدراسي نحو القيم العربية والإسلامية.
- الاهتمام بالتوجيه المدرسي وفقا لقدرات التلاميذ ومتطلبات التخطيط المدرسي وحاجات النشاط الوطني.

والقانون التوجيهي للتربية (القانون رقم 08-04، 2008)، قد عزّز ما جاء به الأمر رقم 76-35، لكن لم يغفل القانون عن أهمية الاهتمام بتعلم اللغات الأجنبية وتوفير التعليم اللازم لها في جميع مراحل التعليم، كما نص على إلزامية تدريس التربية البدنية والرياضة، وقد أوضح القانون فئات مستخدمي قطاع التربية وسبل تكوينهم المستمر وتطورهم المهني، مع التأكيد على ضرورة تمتعهم بمكانة اجتماعية ومعنوية تعكس قيمتهم في سلم الوظيفة العمومية.

وقد أخص هذا القانون الاهتمام بتحديد مهام المدرسة بدقة والاهتمام بالتربية ما قبل المدرسة من خلال التربية التحضيرية.

أشار القانون أيضًا إلى البعد التكنولوجي والتقني وأهميته في المؤسسات التعليمية، من خلال التأكيد على ضرورة تعليم المعلوماتية وتمكين الطلاب من التحكم في نظمها، بالإضافة إلى استخدام الوسائل الحديثة في العملية التعليمية.

وتجدر الاشارة الى انّ التكوين والتعليم المهنيين يعد أحد مكونات المنظومة الوطنية للتربية، وقد جاء القانون التوجيهي للتكوين والتعليم المهنيين(القانون رقم 08-07، 2008)بالمادة 3 منه، محددا دور هذا القطاع والذي يهدف إلى تنمية الموارد البشرية، بتكوين يد عاملة مؤهلة في جميع ميادين النشاط الاقتصادي والترقية الاجتماعية وتلبية حاجات سوق العمل.

وتضمن أيضا القانون التوجيهي للتربية رقم 08-04، أحكاما خاصة بمؤسسات التعليم والتربية الخاصة وكيفية تنظيمها وسير عملها ورقابتها من طرف وزارة التربية وضرورة خضوع برامجها وسير عملها من إمتحانات وشهادات للنمط المعمول به في الوزارة.

النظام التربوي الجزائري يعتمد اذن على مجموعة من المبادئ الأساسية التي تهدف إلى تطوير النظام التعليمي وتوفير تعليم جيد ومتوازن للجميع، وأبرز هذه المبادئ تشمل:

- ✓ **التعليم مجاني وإلزامي:** التعليم في الجزائر مجاني في جميع مراحله، من التعليم الابتدائي حتى التعليم الجامعي، وهو إلزامي في المرحلة الابتدائية.
- ✓ **مبدأ الشمولية:** النظام التربوي يهدف إلى تقديم تعليم شامل لجميع الفئات الاجتماعية والجغرافية في البلاد، مع التركيز على المساواة في الفرص.
- ✓ **مبدأ التعددية الثقافية:** يولي النظام التربوي الجزائري أهمية كبيرة للتنوع الثقافي في البلاد، بما في ذلك الحفاظ على اللغة الأمازيغية واللغة العربية، حيث تشكل هاتان اللغتان اللغتين الرسميتين في البلاد.
- ✓ **التركيز على التعليم الوطني:** النظام التربوي يعزز الهوية الوطنية ويشجع على ترسيخ قيم الثقافة الجزائرية والتراث الوطني في المناهج التعليمية.

### 4. الاجهزة المتخصصة في الإصلاح التربوي

إن النظام السياسي القائم، باعتباره أداة فعالة في إدارة المجتمع المستند إلى الدستور، يعكس سياسة تربوية من خلال وزارة التربية والتعليم، التي تمثلها توجيهات الوزير واللجان والمجالس المرتبطة بها، وتنبثق عن هذه الوزارة المديريات العامة في جميع ولايات الوطن، وما تصدره من تعليمات وأنظمة وإرشادات وفقًا لقانون التربية بالإضافة إلى ذلك، تشمل هذه السياسة المؤسسات الحكومية الأخرى التي تم تخصيصها في إطار الإصلاح التربوي، والتي تتجلى في عدة صور، منها المراكز والمعاهد والدواوين والهيئات الاستشارية، وكذلك المراصد، والتي تندرج بهذا السياق كل من:

## 1.4 الاجهزة المرافقة لوزارة التربية

تذكر اهمها:

**أ- اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية**

بموجب المرسوم المتضمن انشاء اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية (المرسوم الرئاسي رقم 2000-101، 2000)، فانه وضعت هاته الهيئة لتتولى، وفقاً لمعايير علمية وبيداغوجية، إجراء تقييم شامل للمنظومة التربوية الحالية ويهدف هذا التقييم إلى إعداد تشخيص دقيق وموضوعي ومفصل لجميع العناصر المكونة لمنظومة التربية والتكوين المهني والتعليم العالي، بالإضافة إلى دراسة إمكانية إجراء إصلاح شامل وكلي للمنظومة التربوية استناداً إلى نتائج هذا التقييم، فاللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية هي هيئة أو مجموعة عمل يتم تشكيلها عادة بهدف دراسة وتحليل الوضع الحالي للنظام التربوي في بلد ما، تعمل على تقديم توصيات أو خطط عمل تهدف إلى تحسين وتطوير هذا النظام، وقد تتضمن مهام هذه اللجنة مجموعة من الخبراء والمختصين في التعليم، بالإضافة إلى ممثلين عن الوزارات المعنية، والمعلمين، والمجتمع المدني، وأحيانًا الطلاب وأولياء الأمور.

هدف اللجنة الوطنية عادة هو تقديم حلول متكاملة لمشاكل التعليم، سواء كانت تتعلق بالبنية التحتية، أو المناهج الدراسية، أو تدريب المعلمين، أو تحسين ظروف العمل، أو تطوير التقنيات التعليمية، أو تعزيز العدالة الاجتماعية في الوصول إلى التعليم.

والمرسوم الرئاسي رقم 2000-102 الذي يتضمن تعيين أعضاء اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية، حيث تتكون من رئيس و4 نواب له و153 عضوا، وأعطيت لهاته اللجنة مهلة 9 أشهر من أجل أن يكون التقرير جاهزا، ليقدم التقرير في مارس 2001 لرئيس الجمهورية والذي بدوره يعرضه على مجلس الحكومة للنظر في محتواه.

ويصنف أعضاء اللجنة حسب الانتماءات الفكرية على النحو التالي:

- ربع منها من الوطنيين المدافعين على الثوابت
- ربعان من الوافدين على اللجنة قصد فرنسة المدرسة والمجتمع.
- ربع غائب غياب شخصي أو غياب بالحضور لا يتحرك إلاّ لرفع الأيدي (خدوسي، 2002، صفحة 97)

**ب- المجلس الوطني للتربية والتكوين**

لقد أشار إليه القانون رقم 08-04 المتضمن القانون التوجيهي للتربية، في الفصل السادس منه واعتبره جهاز استشاري للتربية والتكوين، الذي يضطلع بمهمة الاساور والتنسيق بين مختلف قطاعات المنظومة الوطنية للتعليم والشركاء الاجتماعيين وقطاعات النشاط الوطني المعنية.

والمرسوم الرئاسي لسنة 2003 جاء متضمنا وضع مجلس جزائري وطني للتربية والتكوين (المرسوم الرئاسي رقم: 03-407، 2003)،كهيئة تشرف على وضع السياسات التعليمية والتربوية في الجزائر، ويهدف إلى ضمان تحسين وتطوير النظام التعليمي والتكويني في البلاد، ويتعامل المجلس مع قضايا متعددة تتعلق بالتعليم الأساسي، والتعليم الثانوي، والتعليم العالي، إضافة إلى التكوين المهني والتقني.

ويتكون من:

- **الهيكل التنظيمي:** يترأس المجلس عادةً شخصية من الحكومة أو وزارة التربية الوطنية، ويضم في تكوينه ممثلين عن مختلف القطاعات التعليمية والتربوية، بما في ذلك الوزارات المختلفة (مثل وزارة التعليم العالي، وزارة التكوين المهني، وزارة التربية الوطنية، وغيرها).
- **المهام:** تتنوع مهام المجلس في وضع الاستراتيجيات والسياسات الوطنية للتعليم، التأكيد على تطوير المناهج الدراسية، تعزيز تكوين الأساتذة والمكونين، تقديم المشورة للحكومة بشأن القوانين والسياسات المتعلقة بالتربية والتعليم، والبحث في تطوير البنية التحتية للتعليم.

واختصاصاته هي:

- **إعداد التقارير والدراسات:** يقوم المجلس بإعداد تقارير دورية حول وضع التعليم في الجزائر، مع تقديم توصيات عملية لإصلاحه وتحسينه.
- **التنسيق بين المؤسسات التعليمية:** يتعاون المجلس مع مختلف المؤسسات التعليمية الوطنية في سبيل تحقيق تطور منسجم في مجالات التربية والتعليم والتكوين.
- **إعداد الاستراتيجيات:** يساهم المجلس في إعداد استراتيجيات طويلة المدى من أجل تطوير المناهج، طرق التدريس، والتقييم في المدارس والجامعات.
- **الرقابة والإشراف:** يراقب عمل الهيئات التعليمية ويشرف على تطبيق السياسات التربوية والتعليمية، بهدف ضمان تحقيق الأهداف المحددة.

**ج- المرصد الوطني للتربية والتكوين**

تم إنشاؤه بمرسوم رئاسي (المرسوم الرئاسي رقم: 03-406، 2003)، كمؤسسة تهدف إلى جمع وتحليل البيانات والمعلومات المتعلقة بالتربية والتعليم في الجزائر، ويعمل المرصد على تقديم تقارير ودراسات حول الوضع التربوي والتعليمي في البلاد، ويهدف إلى تحسين النظام التعليمي من خلال توفير معلومات دقيقة وموثوقة لصناع القرار والمختصين في هذا المجال.

يتولى هذا المرصد فحص سير المنظومة التربوية بجميع مكوناتها، وتحليل العوامل الحاسمة في سياقات التعليم والتعلم، وتقييم جودة الخدمات التربوية وأداء المعلمين والطلاب، بالإضافة إلى تقديم اقتراحات لاتخاذ تدابير تصحيحية وتحسينية، فقد تشمل مهام المرصد جمع بيانات حول الأداء الأكاديمي للطلاب، تقييم البرامج التعليمية، دراسة احتياجات المعلمين، وتحليل السياسات التعليمية المختلفة، كما يسهم المرصد في تطوير سياسات تعليمية تواكب التحديات والاحتياجات المستقبلية في الجزائر.

## 2.4 أجهزة الإصلاح التربوي في صورة معاهد

تحرص مختلف المعاهد الوطنية الخاصة بتأطير وتكوين المستخدمين في القطاع التربوي، أحسن تكوين لرتبة مدير متوسطة وابتدائية وثانوية وحتى الأساتذة والمشرفين التربويين وملحق رئيسي للمخبر والمقتصدين، فلا يوجد توظيف مباشر دون المرور على فترة التكوين وذلك كإصلاح تربوي ضروري، يهدف الى الرفع بمستوى المستخدمين بالقطاع التربوي.

ونذكر منها:

- المعهد الوطني لتكوين مستخدمي قطاع التربية
- المعهد الوطني للبحث في التربية
- معهد تكوين المعلمين وتحسين مستواهم

**أ- المعهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية وتحسين مستواهم (INFPE)**

هو مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية تم انشائه بموجب المرسوم رقم 2000/35 ويعمل المعهد طبقا للسياسة الوطنية على تكوين مستخدمي التربية الوطنية، فهو مؤسسة تعليمية جزائرية تهدف إلى تكوين وتحسين مستوى العاملين في قطاع التربية والتعليم، ويركز المعهد على تدريب المعلمين والأساتذة والمستخدمين التربويين في مختلف التخصصات من خلال برامج تدريبية متخصصة تهدف إلى رفع مستوى الكفاءة المهنية وتعزيز القدرات التعليمية للكوادر التربوية، تتمثل مهامه في:

-ضمان تكوين مستخدمي التربية، وإعداد برامج التكوين.

– متابعة تنفيذ برامج التكوين وتقويمها واقتراح التدابير الكفيلة بتحسينها.
–إعداد دراسات وبحوث تجريبية مرتبطة بميدان نشاطه وفق البرنامج الذي تسطره السلطة الوصية.
–إعداد سندات ودعائم تكوينية باستخدام تكنولوجيات الاعلام والاتصال في إطار التكوين عن بعد.
–تنظيم ملتقيات ومؤتمرات وندوات وطنية ودولية و/ أو المشاركة فيها.
–ربط علاقات تعاون وتبادل مع الهيئات والمؤسسات الوطنية والدولية التي لها نفس المهام
–التكفل "بالحرفية" على مستوى مهن التربية.
–مرافقة وتدعيم إصلاح المنظومة التربوية(htt1).

**ب– المعهد الوطني للبحث في التربية (INRE)**

تتمثل مهام المعهد، في إطار السياسة الوطنية للتربية في البحث البيداغوجي والتربوي والتقويمي المستمر في المنظومة التربوية، وفي إعداد الوسائل التعليمية وتجريبها وسندات الدعم والمساعدة البيداغوجية بما يضمن احتياجات المنظومة كما ونوعا، فهو مؤسسة بحثية في مجال التربية والتعليم، يهدف إلى تعزيز المعرفة والابتكار في مجال التعليم من خلال إجراء أبحاث ودراسات متعمقة تهدف إلى تحسين جودة التعليم وتطوير المناهج وأساليب التدريس، قد يتولى المعهد دراسة قضايا متعلقة بتطور التعليم، مثل تأثير السياسات التعليمية، وأساليب التدريس الحديثة، والتحليل التربوي، وتقييم المناهج، فضلاً عن التحقيق في تجارب التعليم في مختلف المناطق والمجتمعات.

ومن خلال مشروعات بحثية وبرامج تعاونية، يسعى المعهد الوطني للبحث في التربية إلى تقديم حلول قائمة على الأدلة التي يمكن أن تساهم في تحسين التعليم على المستوى المحلي والدولي(htt2).

### 3.4 أجهزة الإصلاح التربوي في صورة مراكز

ونذكر منها:

- مركز التموين بالتجهيزات والوسائل التعليمية وصيانتها
- المركز الوطني لإدماج الابتكارات البيداغوجية وتنمية تكنولوجيات الإعلام والاتصال
- المركز الوطني للوثائق البيداغوجية
- المركز الوطني البيداغوجي واللغوي لتدريس الأمازيغية
- المركز الوطني البيداغوجي واللساني لتعليم تمازيغت

**أ- المركز الوطني لإدماج الابداع التربوي وتطور تكنولوجيا الإعلام**

أسس بموجب (المرسوم الرئاسي رقم: 03-471، 2003)، كمؤسسة تعليمية أو بحثية تهدف إلى تعزيز وتطوير الابتكار في المجال التربوي من خلال إدماج التكنولوجيا الحديثة في العملية التعليمية، وقد يركز المركز على استخدام أدوات وتقنيات الإعلام والتكنولوجيا لتحسين جودة التعليم وتنمية مهارات المعلمين والطلاب في استخدام التقنيات الحديثة.

يعمل هذا المركز، التابع لوزارة التربية والتعليم، على مواكبة الأنظمة التعليمية الناجحة على مستوى العالم من خلال الاطلاع على تكنولوجيات التعليم، ولا سيما التجهيزات المتخصصة في السبورات الرقمية التفاعلية، إن الهدف الأساسي لوزارة التربية والتعليم الوطنية هو توفير فرص النجاح لجميع العاملين في المجال التربوي، مما يتيح لهم الإبداع وتطوير قدراتهم وإمكاناتهم لتحقيق الأهداف المرجوة.

وتتلخص أهداف المركز في تعزيز ثقافة الابتكار التربوي، دعم استخدام الوسائل التكنولوجية في التعليم، تحسين مناهج التعليم والموارد التعليمية الرقمية، وتقديم برامج تدريبية في مجالات تكنولوجيا المعلومات والإعلام، ويمكن أن يكون المركز بمثابة حلقة وصل بين المربين والمصادر التكنولوجية الحديثة، بهدف تحسين تجربة التعلم وتعزيز الفاعلية التعليمية.

إن إدخال التقنيات والوسائل التكنولوجية الحديثة في المؤسسات التعليمية لا يعني بالضرورة حدوث تغيير نوعي في آلية التعليم، بل إن التغيير المطلوب يتحقق من خلال أساليب التدريس التي يستخدمها المعلمون مع هذه الأجهزة، والتي تسهم بشكل كبير في تحسين التحصيل الدراسي، ويمكن الاستفادة من التجربة البريطانية في التعليم الإلكتروني، بالإضافة إلى الاستعانة بالبرامج التكنولوجية الإبداعية في مختلف مراحل التعليم، يعمل المركز على الاطلاع على بعض تكنولوجيات التعليم الحديثة لتحقيق هذه الأهداف، وقيام بلقاءات مع بعض شركات عالمية منها: شركة التجهيزات المتخصصة في السبورات الرقمية التفاعلية "السمارة الكندية" و"مؤسسة بروموثيان" وبالتعاون مع مؤسسة "ألغيان" المتخصصة في المجال (htt3).

**ب- المركز الوطني البيداغوجي واللساني لتعليم تمازيغت**

يعود ميلاد المركز الوطني البيداغوجي واللساني لتعليم تمازيغت الى سنة 2003، بموجب (المرسوم الرئاسي رقم 03-470، 2003) المتبوع بقرار وزاري مشترك الصادر في 25 فيفري 2007 اللذان ينظمان تنظيم وسير المركز، ونصب مديره يوم 22 ديسمبر 2004، و مؤسسة تعليمية بحثية تهدف إلى تطوير وتعزيز تعليم اللغة الأمازيغية (تمازيغت) في الجزائر ويهدف المركز إلى تحسين جودة التعليم والتعلم لهذه اللغة من خلال وضع برامج دراسية حديثة وتقديم الدعم البيداغوجي والتقني، بالإضافة إلى تطوير معايير وأدوات لتعليم وتعلم تمازيغت في المدارس.

وهو مؤسسة عمومية ذات طابع اداري، يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تحت وصاية الوزير المكلف بالتربية والتعليم، مقره مدينة الجزائر العاصمة، وحسب المادة 5 من المرسوم، يتولى المركز في اطار تنفيذ السياسة الوطنية للتربية وباعتباره هيكل وطني للدراسة والبحث مكلف بتطوير تعليم اللغة الامازيغية، اذن من مهامه هي:

• تصور التدابير التنظيمية والاستراتيجيات النفسية البيداغوجية لترقية وتطوير تعليم اللغة الامازيغية في كل اطوار النظام التربوي.

• انجاز كل بحث او دراسة حول اللغة الامازيغية في متغيراتها اللسانية وتطوراتها.

• المساهمة في إعداد البرامج التعليمية للغة الامازيغية في مختلف المستويات مع الهيئات المعنية ويمكن للمركز ان ينظم في إطار مهام كل تظاهرة علمية.

**4.4 اجهزة الإصلاح التربوي في صورة دواوين**

وهي :

• الديوان الوطني للمسابقات والامتحانات

• الديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد

• الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية

• الديوان الوطني لمحو الامية وتعليم كبار السن

**أ- الديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد**

الديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد هو مؤسسة جزائرية تهدف إلى تقديم التعليم عن بعد للطلبة في مختلف مراحل التعليم، سواء في التعليم الأساسي أو الثانوي أو حتى الجامعي، ويعمل هذا الديوان على توفير مواد تعليمية ومناهج دراسية عبر الإنترنت أو من خلال وسائل أخرى تكنولوجية، مما يساعد على تسهيل الوصول إلى التعليم لأفراد غير قادرين على الحضور الشخصي إلى المؤسسات التعليمية.

هو مؤسسة عمومية ذات طابع اداري يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، يوضع الديوان تحت وصاية الوزير المكلف بالتربية والتعليم ومقره الجزائر العاصمة، يُعنى الديوان أيضاً بتوفير برامج تدريبية وتكوين مهني عن بُعد في مختلف التخصصات، ويهدف إلى تحسين جودة التعليم في الجزائر عن طريق استخدام التكنولوجيا الحديثة لتوسيع الوصول إلى التعليم وتسهيل عملية التعلم للطلبة في مختلف الأماكن.

من مهامه:

• منح تعليم مطابق للبرامج الرسمية بالمراسلة أو باستعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال لفائدة الاشخاص اللذين لم يتمكنوا من مواصلة تمدرسهم العادي.

• المساهمة في الحد من ظاهرة التسرب المدرسي بتنظيم حصص دعم واستدراك لفائدة التلاميذ الذين هم في حاجة إلى دعم تربوي خاص.

• تطبيق كل الطرق والوسائل المناسبة للتعليم والتكوين عن بعد خاصة استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

• إقامة علاقة تبادل وتعاون مع الهيئات والمؤسسات الاجنبية ذات الصلة بنشاطه.

• المساهمة في كل عمل يهدف الى ترقية اللغة العربية لفائدة الحالية الجزائرية المقيمة بالخارج.

• ضمان كل تكوين تكميلي أو خاص يدخل في إطار تجديد المعارف أو الترقية الاجتماعية والمهنية (htt4).

**ب- الديوان الوطني لمحو الأمية وتعليم كبار السن (ONAEA).**

اذ تخصص اقسام لتعليم كبار السن والأميين بالمدارس التربوية وتخصيص لهم معلمين خاصين بهم، وذلك للقضاء على الأمية، وعليه فالديوان الوطني لمحو الأمية وتعليم الكبار يعتبر أحد الهيئات التابعة لوزارة التربية الوطنية مكلف بتعليم الكبار إلى جانب محو الأمية.

ويعمل الديوان الوطني لمحو الأمية على توفير التربية القاعدية الجيدة التي تضمن للدارسين كفاءة تخدمهم طيلة حياتهم وتكون سببا لاكتسابهم مهارات جديدة، كما يساعد على التحرر من الأمية وضمان آفاق التكوين المتواصل للمتحررين(htt5).

**5.خاتمة**

الاستثمار في التربية يجعل من الضروري مراعاة كل الشروط الواجب توفرها لإنجاح أي عملية تجديد أو إصلاح في النظم التربوية، حتى تكون التربية هي منبع التغيير الاجتماعي، ولا تكون تابعة له لتحقيق التنمية المستدامة في المجتمع وعدم تخلفه عن قاطرة التطور، لأن المدرسة بما تحتويه تعتبر صورة نموذجية مصغرة للمجتمع برمته، وهي في تفاعلها مع المجتمع تأثر وتتأثر وتعكس الجوانب السوسيوثقافية والتربوية للمجتمع فكانت القوانين الموجهة للتربية ترتكز على الوظيفة وتسعى إلى وضع الأسس والقواعد الضرورية لتمكين المدرسة من القيام بواجبها التربوي والاجتماعي وذلك ليس بعيدا عن القوانين التربوية، فكان تأسيس جمعيات أولياء التلاميذ وتفعيل العلاقة داخل الوسط التربوي وتنظيمها قانونيا نابع من كون المدرسة شريكا فاعلا في النظام التربوي.

**النتائج:**

-تدوير المناصب والمصالح بين نفس الوجوه القديمة في وزارة التربية والتعليم.

- تغييرات محدودة وبشكل تدريجي في مدراء التربية، حيث يتم توزيع التعيينات بين السياسيين والإداريين دون وجود معايير واضحة.

– استمرار وجود نفس الوجوه في مكاتب ومصالح مديريات التربية، مع هيمنة التكليفات على القرارات الرسمية.

– تزايد الفساد بشكل يومي، مما يستدعي ضرورة إعادة هيكلة القطاع وتجديد الكفاءات، وتحسين القرارات، وإنهاء نظام التكليفات، وتوضيح الصلاحيات، وإدخال دماء جديدة.

– لا يمكن تحقيق الإصلاح التربوي بشكل فعلي إلا في إطار إصلاحات اجتماعية شاملة تشمل مجالات الإدارة والاقتصاد والحياة السياسية والاجتماعية.

– عدم فعالية أجهزة الإصلاح التربوي التي وضعتها الحكومة، بالإضافة إلى عدم كفاءة الأجهزة المرافقة، مما يجعلها كيانات تفتقر إلى الروح والفاعلية المطلوبة.

**التوصيات:**

– السعي نحو التغيير التربوي يتطلب تحديد الخصائص للنموذج المرغوب للإصلاح المدرسي، والعمل على تطوير التعليم، وتعزيز كفاءة هيئة التدريس، وتطوير المنظومة التعليمية، خاصة من الناحية التشريعية.

– ينبغي تعزيز استخدام التكنولوجيا في التعليم لتكون مرافقة لرأس المال البشري.

– يتعين تشجيع التعليم تحت مظلة مبدأ تكافؤ الفرص وترسيخ حقوق الإنسان، خاصة في مجال التوظيف في القطاع التربوي، مع القضاء على الوساطة الإدارية، وتوفير المدارس في جميع القرى والأرياف ومناطق الظل في البلاد.

– يجب أن يدرك القائمون على الإصلاح المرتقب أن إصلاح المنظومة التربوية الوطنية يتطلب فهماً واعياً لأسباب فشلنا في جميع الإصلاحات السابقة.

– إن الإصلاحات العميقة للنظام التعليمي لا بد أن تترافق مع قرار سياسي وإرادة جادة.

– يتطلب الأمر إشراك المجتمع المدني والفاعلين في سبيل النهوض بالتعليم وتعزيز قيم المدرسة التي تعزز الوحدة الوطنية، مما يستدعي تنسيق جهود جميع الأطراف المعنية.

– ينبغي إنشاء جلسات تقييم تشمل جميع الفاعلين والشركاء في القطاع، بمختلف مستويات تنفيذ السياسة التربوية المحلية والولائية والوطنية.

– يتطلب الأمر وضع منهجية عمل لإعداد الإصلاح التربوي من خلال تشخيص واقع المنظومة التربوية وتقييم الوضع الراهن.

**6. قائمة المراجع:**

(بلا تاريخ). تم الاسترداد من http://www.infpe.edu.dz

(بلا تاريخ). تم الاسترداد من https://www.elkhadra.com

(بلا تاريخ). تم الاسترداد من https://snet17.alafdal.net

(بلا تاريخ). تم الاسترداد من https://www.djazairess.com/alahrar

(بلا تاريخ). تم الاسترداد من https://www.onefd.edu.dz

(بلا تاريخ). تم الاسترداد من https://eddirasa.com

dfgf. (fgf). *gdf*. fdg: dfg.

الامر رقم 35-76 :ا ,1976) .افريل .(16المتعلق بتنظيم التربية والتكوين .الجريدة الرسمية العدد 33 : المؤرخ في 23افريل .1976

القانون رقم 08-04. (23 جانفي , 2008). المتضمن القانون التوجيهي للتربية . الجريدة الرسمية العدد: 04 المؤرخ في 27 جانفي 2008.

القانون رقم 08-07. (23 فيفري, 2008). يتضمن القانون التوجيهي للتكوين والتعليم المهنيين . الجريدة الرسمية العدد: 11 المؤرخ في 2 مارس 2008.

المرسوم الرئاسي رقم 03-470. (2 ديسمبر, 2003). يتضمن انشاء مركز وطني بيداغوجي ولغوي لتعليم تمازيغت وتنظيمه وعمله . الجريدة الرسمية العدد: 76 المؤرخ في 9 ديسمبر 2003.

المرسوم الرئاسي رقم 2000-101. (9 ماي , 2000). المتضمن احداث اللجنة الوطنية لاصلاح المنظومة التربوية . الجريدة الرسمية العدد: 27 المؤرخ في 10 ماي 2000.

المرسوم الرئاسي رقم: 03-406. (5 نوفمبر, 2003). يتضمن انشاء مرصد وطني للتربية والتكوين وتنظيمه وعمله . الجريدة الرسمية العدد: 68 المؤرخ في 9 نوفمبر 2003.

المرسوم الرئاسي رقم: 03-407. (5 نوفمبر, 2003). يتضمن انشاء مجلس وطني للتربية والتكوين وتنظيمه وعمله . الجريدة الرسمية العدد: 68 المؤرخ في 9 نوفمبر 2003.

المرسوم الرئاسي رقم: 03-471. (2 ديسمبر, 2003). يتضمن انشاء مركز وطني لادماج الابتكارات البيداغوجية وتنمية تكنولوجيات الاعلام والاتصال في التربية وتنظيمه وعمله. الجريدة الرسمية العدد: 76 المؤرخ في 9 ديسمبر 2003.

توفيق احمد مرعي، محمد محمود الحيلة. (2000). *المناهج التربوية الحديثة*. عمان، الاردن : دار الميسرة.

حمدي علي احمد. (2003). *مقدمة علم الاجتماع التربية*. الاسكندرية، مصر: دار المعرفة الجامعية.

رابح خدوسي. (2002). *المدرسة والاصلاح*. دار الحضارة للنشر.

عبد القادر فضيل. (2009). *المدرسة الجزائرية حقائق واشكالات*. الجزائر: جسور للنشر والتوزيع.

عبد الله الرشدان، نعيم جعنيني. (بلا تاريخ). *المدخل الى التربية والتعليم*. عمان الاردن : دار الشروق للنشر.

عبد الناصر محمد رشاد. (د.سنة). *التعليم والتنمية الشاملة*. دار الفكر العربي.

علي اسعد وطفة، علي جاسم الذهاب. (2004). *علم اجتماع مدرسي بنيوية الظاهرة المدرسية ووظيفتها الاجتماعية*. مصر: الجامعة للدراسات للنشر والتوزيع.

لبيب النجيحي. (1981). *الاسس الاجتماعية للتربية*. بيروت لبنان : دار النهضة العربية للطباعة والنشر.

مصطفى محسن. (1999). *الخطاب الاصلاحي التربوي*. بيروت، لبنان: المركز الثقافي العربي.